الصباح الاقتصادية
AL-SABAH
www.alsabahpress.com Alsabah Media
No. 4412 | الثلاثاء | 7 ربيع الآخر 1444 هـ | 1 نوفمبر 2022 م | السنة الخامسة عشرة

بفضل ارتفاع إنتاج النفط الخام وزخم الاستهلاك الخاص

«الوطني»: النظرة المستقبلية للاقتصاد المحلي على المدى القصير «إيجابية»

توقعات بتسجيل الميزانية الحكومية للعام أول فائض مالي منذ 2014

أوضح تقرير اقتصادي متخصص لـ"الوطني" استمرار تعافي النشاط الاقتصادي المحلي بعد الجائحة مع تزايد إنتاج القطاعين النفطي وغير النفطي، على حد سواء، وبدعم من الإنفاق الحكومي القوي في ظل الارتفاع الملحوظ الذي شهدته أسعار النفط. ومن المتوقع أن يصل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 7.8 % هذا العام نتيجة ارتفاع إنتاج النفط بمعدلات ملحوظة (12.1+ % على أساس سنوي)، قبل أن يتباطأ في عام 2023 (0.8+ %) على خلفية خطط منظمة الأوبك وحلفائها لخفض حصص الانتاج. وستبلغ حصة انتاج الكويت من النفط 2.68 مليون برميل يومياً في عام 2023 (بانخفاض قدره 30 ألف برميل يومياً مقارنة بمتوسط عام 2022)، مما سيؤدي لانخفاض الناتج المحلي النفطي بنسبة 1.1 %، على أساس سنوي. وما يزال هناك فرصة لتراجع الأوبك وحلفائها عن خطط خفض الانتاج في عام 2023 في حالة تشديد أوضاع سوق النفط العالمية، كما هو متوقع. وتشير التقديرات لعودة الناتج المحلي الحقيقي لمستويات ما قبل الجائحة العام المقبل.

وكان تعافي الإنفاق الاستهلاكي وتحسن النشاط العقاري القوي نسبياً من أبرز العوامل الجوهرية التي ساهمت في تعزيز نمو القطاع غير النفطي، والذي من المتوقع أن يسجل نمواً نسبته 3.1 %، في المتوسط، خلال عامي 2023–2022. وكان الطلب على الائتمان للأسر (12.8+ % على أساس سنوي في أغسطس) والائتمان المقدم لقطاع الشركات (6.4+ %) من العوامل التي ساهمت في ذلك، واستغرق الائتمان المقدم لقطاع الشركات وقتاً أطول للتعافي بسبب ضعف معدلات الاستثمار ونقص المواد الأولية والعمالة الناجم عن الجائحة.

وتوقع نمو النشاط الاستهلاكي – الذي يشهد حالياً نمواً قوياً – بنسب أقل حدة في عام 2023، في ظل تلاشي حالة التعافي التي أعقبت الجائحة وارتفاع أسعار الفائدة. إلا ان الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي قد يشهد مزيداً من الدعم العام المقبل مع بدء زيادة انتاج مصفاة الزور – إحدى أكبر مصافي التكرير على مستوى العالم – بطاقة إنتاجية تصل إلى 615 ألف برميل يومياً.

من جهة أخرى، يمثل سوق المشاريع أحد نقاط الضعف، إذ انخفضت قيمة المشاريع المسندة لأدنى مستوياتها في عدة سنوات. ويعتبر هذا الامر من التداعيات المباشرة للجائحة وسياسات ترشيد التكاليف وطول الإجراءات الحكومية. وكانت المناقصات الحكومية ضئيلة، الأمر الذي ترتب عليه نتائج سلبية على القطاع الخاص، الذي ما يزال يعتمد على تلك المشروعات لمواصلة أنشطته. وتقوم السلطات بإعداد خطة إصلاح جديدة ("برنامج عمل") تحت مظلة استراتيجية رؤية الكويت 2035 لتمكين القطاع الخاص وتعزيز التنويع الاقتصادي. وسيتم تقديم مسودة الخطة للبرلمان الجديد في الدورة التشريعية المقبلة، إلا أن وتيرة التقدم بخطى سريعة ستعتمد لحد كبير على التعاون بين الحكومة ومجلس الامة.

تباطؤ وتيرة التضخم في ظل تراجع ضغوط الجائحة والصراع الأوكراني

ساهم انحسار اضطرابات سلاسل التوريد والطلب المكبوت الناجم عن الجائحة في تباطؤ وتيرة التضخم، إذ وصل لنحو 4.1 % على أساس سنوي في أغسطس، بعد أن بلغ 4.7 %، على أساس سنوي، في أبريل نتيجة ارتفاع أسعار المواد الغذائية والمواصلات والتعليم. ويتوقع أن يساهم ارتفاع الأسعار في فترة الأساس والسياسة النقدية الأكثر تشدداً، وقوة الدينار الكويتي، وانخفاض أسعار السلع العالمية وتراجع حدة الضغوط في خفض معدل التضخم بشكل أكبر ليصل إلى 2.7 % في عام 2023 مقابل 3.9 % في عام 2022.

تشديد السياسة النقدية

اتبع بنك الكويت المركزي – لحد ما – خطى مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي في تشديد السياسة النقدية هذا العام، ورفع سعر الخصم بمقدار 150 نقطة أساس منذ مارس لتصل إلى 3.0 %. وكان بنك الكويت المركزي متحفظاً أكثر من نظرائه الخليجيين فيما يتعلق باستجابته لارتفاع أسعار الفائدة الأمريكية وتحقيق التوازن بين الحاجة لانسجام سياساته مع توجه الاحتياطي الفيدرالي، وكبح جماح التضخم، ومواصلة دعم الاقتصاد غير النفطي.

رسم بياني يوضح الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

المخاطر السلبية المهددة للتوقعات تتصاعد بوتيرة أكثر حدة على المديين المتوسط والطويل

يتم تسجيله منذ عام 2014، وكذلك العام المالي المقبل (4.3 % من الناتج المحلي الإجمالي). وتحرص الحكومة على اتباع سياسات الترشيد، حتى وإن كان من المقرر الغاء خفض النفقات التي تم تحديدها في مسودة الموازنة والتي لم يتم إقرارها بعد منذ بناير الماضي، وذلك نظراً لأن أسعار النفط الحالية قد تجاوزت تقديرات الموازنة العامة والبالغة 65 دولاراً للبرميل.

ونتوقع تسجيل نمو إيجابي، وإن كان متواضعاً، للنفقات بنسبة 4.5 % في المتوسط في عامي 2023–2022 مع إمكانية تقييد الإنفاق الرأسمالي، على الرغم من أن أهداف خطة التنمية تستلزم رفع النفقات بتلك الوتيرة مقارنة بالمستويات المنخفضة الحالية. وسوف يساعد تحقيق فائض في الميزانيات اللاحقة في إعادة رسملة صندوق الاحتياطي العام، الذي كان على وشك النضوب. وما تزال المصدات الوقائية الخارجية قوية للغاية، إذ تصل احتياطيات بنك الكويت المركزي إلى 46 مليار دولار، في حين تحتفظ الهيئة العامة للاستثمار بأصول تقدر بنحو 700 مليار دولار. كما أن الدين العام منخفض للغاية عند مستوى 3.5 % من الناتج المحلي الإجمالي. وقد يؤدي تحسن العلاقات بين السلطتين التنفيذية والتشريعية لإقرار قانون الدين العام الذي طال انتظاره في عام 2023، والذي من شأنه أن يفتح المجال امام عدد من خيارات التمويل المتاحة.

التوقعات الإيجابية والنمو طويل الأجل

تعتبر النظرة المستقبلية للكويت على المدى القريب إيجابية بصفة عامة، وذلك بفضل توقعات ارتفاع أسعار النفط واستمرار نمو الاستهلاك الخاص، وهي الأمور التي من شأنها أن تساهم في تعزيز الوضع الاقتصادي للدولة في ظل صعوبة البيئة الاقتصادية الخارجية. إلا ان آفاق النمو على المديين المتوسط والطويل تتوقف على قدرة تنفيذ إصلاحات هيكلية لتقليل الاعتماد على تحركات أسعار النفط وتحويل مركز النمو الاقتصادي للقطاع الخاص. ويجب أن تشمل تلك الاصلاحات أنشطة الأعمال وسوق العمل والتعليم والاستدامة المالية، ضمن أمور أخرى. كما يجب اتخاذ تدابير لتعزيز معدل مشاركة المواطنين في القطاع الخاص، وكذلك تقديم حوافز لتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي.

بدعم نمو 6 قطاعات

جلسة «خضراء» للبورصة.. و«العام» يرتفع 35.5 نقطة

ارتفعت مؤشرات البورصة جماعياً في ختام تعاملات أمس الاثنين؛ بدعم نمو 6 قطاعات وعلى رأسها منافع

وأغلقت البورصة تعاملاتها على ارتفاع مؤشرها العام 35ر5 نقطة ليبلغ مستوى 7318ر41 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 0ر49 في المئة.

وتم تداول 150ر3 مليون سهم عبر 9195 صفقة نقدية بقيمة 52ر16 مليون دينار (نحو 158 مليون دولار).

وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 16ر6 نقطة ليبلغ مستوى 5489ر64 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 0ر30 في المئة من خلال تداول 58ر9 مليون سهم عبر 2982 صفقة نقدية بقيمة 6ر7 ملايين دينار (نحو 20ر3 مليون دولار).

كما ارتفع مؤشر السوق الأول 43ر4 نقطة ليبلغ مستوى 8190ر94 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 0ر53 في المئة من خلال تداول 91ر3 مليون سهم عبر 6213 صفقة بقيمة 45ر4 مليون دينار (نحو 137ر5 مليون دولار).

في موازاة ذلك ارتفع مؤشر (رئيسي 50) 25ر17 نقطة ليبلغ مستوى 5648ر80 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 0ر45 في المئة من خلال تداول 45ر5 مليون سهم عبر 1959 صفقة نقدية بقيمة 7ر5 مليون دينار (نحو 17ر2 مليون دولار).

وبلغت قيمة التداول 52.16 مليون دينار، وزعت على 150.36 مليون سهم، بتنفيذ 9.19 ألف صفقة.

ودعم أداء الجلسة ارتفاع 6 قطاعات في مقدمتها منافع بـ 1.58 %، بينما انخفض 6 قطاعات يتقدمها التكنولوجيا بـ 1.06 %، فيما استقر قطاع الرعاية الصحية وحيداً.

على مستوى الأسهم، تقدم "معادن" القائمة الخضراء بـ 10 %، فيما جاء "وربة كبيتل" على رأس التراجعات بـ 9.47 %.

وتصدر سهم "بيتك" المرتفع 0.37 % نشاط التداول من حيث الكمية بحجم بلغ 15.09 مليون سهم، بينما تصدر "وطني" السيولة بقيمة 12.55 مليون دينار، مرتفعاً 1.32 %.

الأداء خلال أكتوبر

غلب الارتفاع على أداء المؤشرات الرئيسية لبورصة الكويت خلال تعاملات شهر أكتوبر 2022، مع انتعاش بالتداولات، وتسجيل مكاسب سوقية بـ1.393 مليار دينار (4.508 مليار دولار)، بدعم تعدة عوامل أبرزها النتائج المالية الإيجابية للشركات، واقتناص المتعاملين الأجانب الفرص.

صعد مؤشر السوق الأول خلال الشهر الجاري بنسبة 3.03 % ليغلق التعاملات عند النقطة 8190.94، رابحاً 241.08 نقطة عن مستواه نهاية سبتمبر السابق.

وأغلق مؤشر السوق العام تعاملات أكتوبر 2022 بالنقطة 7318.41، بارتفاع 2.99 % يقدر بـ212.7 نقطة عن مستواه في 28 سبتمبر 2022.

وارتفع مؤشر السوق الرئيسي بنسبة 2.83 % أو 151.26 نقطة ليغلق تعاملات الشهر الحالي عند مستوى 5489.64 نقطة.وجاءت المحصلة الإجمالية لأداء مؤشر السوق الرئيسي 50 خضراء، إذ صعد بـ2.49 % مختتماً التعاملات بالنقطة 5648.8، ليربح 137.3 نقطة عن مستواها بالشهر السابق.

وبشأن القيمة السوقية للأسهم فقد بلغت بنهاية تعاملات أمس 46.852 مليار دينار، بارتفاع 3.06 % يقدر بـ1.393 مليار دينار عن مستواها نهاية سبتمبر السابق البالغ 45.459 مليار دينار.

وعلى مستوى الأداء القطاعي فقد ارتفعت 9 قطاعات في مقدمتها الصناعية بـ8.73 %، بينما تراجعت 4 قطاعات على رأسها المواد الأساسية بـ4.99 %.

وانتعشت التداولات بنحو جماعي، إذ نمت الكميات بـ10.49 % إلى 3.77 مليار سهم، مقارنة بـ3.41 مليار سهم في سبتمبر السابق.

وسجلت البورصة سيولة في أكتوبر الجاري بقيمة 1.29 مليار دينار، مقارنة 870.52 مليون دينار في الشهر السابق له، بارتفاع 48.34 %.

وزاد عدد الصفقات المنفذة في الشهر الجاري بنحو 20.60 % إلى 237.38 ألف صفقة، مقابل 196.83 الف صفقة في سبتمبر 2022.

قالت خبيرة أسواق المال لدى شركة الحرية لتداول الأوراق المالية حنان رمسيس إن مؤشرات البورصة الكويتية نجحت في العودة إلى اتجاهها الصاعد علي مستوى كافة مؤشراتها رغم التذبذب والذي كان يتسبب في ارتفاع المؤشرات خلال جلسة وانخفاضها في الجلسة التالية مباشرة.

وأرجعت حنان رمسيس الأداء المتذبذب للبورصة إلى تذبذب أداء الأسواق العالمية، وتذبذب أسعار النفط، ورفع أسعار الفائدة من قبل فيدراليات ومركزيات العالم؛ لمواجهة معدلات التضخم مما دفع بنك الكويت المركزي للسير في نفس الاتجاه.

جلسة مرتفعة للبورصة

خلال المنتدى الحضري الوطني الأول للكويت

«الصندوق الكويتي» يستعرض إنجازاته في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

شارك الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية في المنتدى الحضري الوطني الأول لدولة الكويت والذي نظمه برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل) بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي للمدن مستعرضا إنجازاته الإنمائية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وقال الصندوق في بيان صحافي أمس الاثنين ان مراقب إدارة العمليات لشؤون غرب أفريقيا في الصندوق ثامر الفيلكاوي تطرق إلى مساهمات الصندوق المحلية والاقليمية في احدى الجلسات الحوارية التي اقيمت في جمعية الخريجين الكويتية تحت شعار (شركاء في التنمية الحضرية المستدامة).

وأضاف الفيلكاوي أنه تم التطرق لمساهمات الصندوق المحلية في دعم القضية الاسكانية من خلال الاتفاق مع بنك الائتمان الكويتي لاصدار سندات لصالح الصندوق بمبلغ 500 مليون دينار (ما يعادل 1ر6 مليار دولار) وبفائدة 2 في المئة سنويا لمدة 20 عاما للمساعدة على تلبية الطلبات الإسكانية ويشكل المبلغ حوالي 25 في المئة من رأسمال الصندوق فضلا عن تجديد الاتفاقية بنفس الشروط عام 2022.

ثامر الفيلكاوي يلقي كلمته خلال المنتدى

وأوضح أنه منذ عام 2003 قام الصندوق باستقطاع ما لا يزيد على 25 في المئة من صافي أرباحه السنوية وتحويلها لصالح المؤسسة العامة للرعاية السكنية وحتى الآن تم تحويل مبلغ 376 مليون دينار (ما يعادل 2ر1 مليار دولار) لصالح المؤسسة.وأشار إلى أنه بعد إقرار الحساب الختامي للسنة المالية (2020 – 2021) من قبل مجلس الأمة تم تحويل المبالغ المستحقة عن هذه السنة المالية والتي تبلغ 89 مليون دينار (ما يعادل 287 مليون دولار) لصالح المؤسسة ليبلغ اجمالي ما سيتم تحويله حوالي 494 مليون دينار (ما يعادل 5ر1 مليار دولار).

وذكر الفيلكاوي ان الصندوق قام مؤخرا بتمويل مشروع (التكيف والصمود) للعواصف الرملية والترابية العابرة للحدود بين العراق والكويت مشيرا الى مسؤوليته الاجتماعية في دعم التزامات الكويت البيئية المحلية والإقليمية والدولية وفي دعم جهود التنمية من خلال تقليل الآثار الصحية والاقتصادية السلبية للعواصف الرملية.

ولفت إلى أن الصندوق يساهم في تمويل مشروع (التكيف والصمود) بمنحة مقدارها 4 ملايين دينار (ما يعادل 9ر12 مليون دولار) تتويجا لجهود العمل المشترك والتعاون الثنائي بين الكويت وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وتحقيقا لمجموعة من أهداف التنمية المستدامة ومن أبرزها خلق مدن ومجتمعات محلية مستدامة.